(هذا المقال جزء من سلسلة دراسات وأفكار من شاركوا معهد الدراسات الاستراتيجية في الندوات والنقاشات حول مسودة الدستور قبل الاستفتاء، وبعد إقرار الدستور من أجل استكماله بتشريعات ولوائح تعزز التوازن السياسي وتكفل الحريات، والحقوق المدنية وحقوق المرأة والأسرة، والمجتمع المدني.
ومما يسرنا أن مبادرتنا هذه تتكاتف مع مبادرات رديفة مثل نداء "عهد العراق"، الذي تنصب جهوده على حماية جانب أساسي من الحريات المدنية والسياسية مما تدعو إليه قطاعات واسعة من الرأي العام).

معهد الدراسات الاستراتيجية
حملة تعديل الدستور

الدستور قبل الانتخابات .. الدستور بعد الانتخابات

فالح عبد الجبار

يبدو ان الذاكرة السياسية قصيرة، بل طيارة. نسي العراقيون، ساسة وجمهورا، الدستور وشؤونه او أشجانه، وشمروا عن السواعد استعداداً للانتخابات البرلمانية الاولى لكن شبح الدستور يطارد الجميع، ان لم يكن الآن، فعلى الأقل بعد ايام قلائل من انعقاد اول برلمان منتخب (بعد اول جمعية تأسيسية منتخبة).
ويخلو التسابق الانتخابي من أية اشارة الى الدستور. ذلك ان الولاءات السياسية والحراك السياسي، ما تزال بمجملها تعتمد أمرين:
فأولاً: تعتمد الولاءات والحراك السياسي على ما يسميه علماء الاجتماع "التفكير النمطي"، المؤلف من جملة قوالب جاهزة، يقينية، مقطوعة في الاغلب عن الواقع، تخلط خلط عشواء بين تخيلات وتحيزات، وتشوهات فكرية او لا فكرية متعددة المشارب.
وثانيا: يعتمد الحراك السياسي على الولاءات التقليدية للطائفة، للعشيرة، للزعيم، للمدينة، او للحارة (احياناً).
لا وجود بعد لـ"خيار عقلاني"، خيار المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا وجود بعد لخيارات "البرامج". فهذا الحال من بقايا الماضي، يوم كان العراق الحديث في العشرينات، او في الخمسينات، منقسماً على اساس المصالح الحديثة، والافكار والبرامج.
نحن ما نزال في مرحلة النكوص.
وسط ركام الانقسام، وزحام التسابق الانتخابي، وجذام الخبل الاسطوري، يبدو تذكر حقيقة ان الدستور لم يكتمل، هو بمثابة الاستثناء الخارق.
وبحدود علمي لم تصدر إلا مبادرتان للحث على التفكير في الدستور قبل الانتخابات، والتفكير فيه بعدها. المبادرة الأولى جاءت من مجموعة الضغط النسوية المسماة "عهد العراق"، والمبادرة الثانية من "معهد الدراسات الاستراتيجية".
هذا التذكر ضروري لأسباب عديدة:
اولاً: ان الدستور يقوم على فراغ تشريعي مهول. فهناك، مثلاً، اكثر من خمسين مادة دستورية تعد العراقي والعراقية بأن هذه المواد ستنظم وتحدد "بموجب قانون".
وهناك المادة (١٤٠)، التي الحقت بالدستور في اللحظة الاخيرة، لتجيز امكانية اصدار لائحة تعديل خلال ستة اشهر من انعقاد البرلمان الاول.
وهناك نحو دزينة من المؤسسات التي ستشكل استكمالاً لاجهزة الدولة وسلطاتها المختلفة.
الباب الثالث من الدستور (الخاص بالسلطات الاتحادية. أي المركزية) ينص في فصله الاول (المادة ٤٧) على ان السلطة التشريعية تتألف من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، لكن مجلس الاتحاد ما يزال مجرد اسم، مجرد مفهوم، بلا لحم وبلا دم. وان المادة (٦٣) في هذا الباب الثالث، تنص على ان قوام وطرق تشكيل المجلس ستحدد بقانون. وبهذا تكون السلطة التشريعية ناقصة.
اما الفصل الرابع من الباب الثالث، فيأتي على ذكر المؤسسات التالية التي ستخلق او ينظم عملها بقانون: المحكمة الاتحادية العليا (المحكمة الدستورية) والمفوضية العليا لحقوق الانسان، وهيئة النزاهة (لمراقبة سرقات الموظفين المستمرة على قدم وساق)، والبنك المركزي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام (التي تحولت الى وكر حزبي في جامع)، ودووايين الاوقاف، ومؤسسة الشهداء (للاحزاب الحاكمة)، وهيئة ضمان حقوق الاقاليم والمحافظات، وهيئة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، ومجلس الخدمة العامة الاتحادية، ومجلس الدولة (هذه الهيئة لها دور في الافتاء ايضاً).
من هذا الكم الهائل من التفاصيل اختارت جماعة "عهد العراق" خمس نقاط تركزت على ثلاث مواد دستورية، وعلى مؤسستين.
المواد الدستورية تمس الحريات السياسية، قانون الاحوال الشخصية، والحريات المدنية، اما المؤسسات فقد اختار "عهد العراق" منها المحكمة الدستورية ومفوضية حقوق الانسان.
بالمقابل اختار "معهد الدراسات الاستراتيجية" ثمانية قضايا، تتناول المؤسسات والتشريعات التكميلية على صعيد المؤسسات، ركز المعهد على:
١. مجلس الاتحاد (السلطة التشريعية).
٢. المحكمة الدستورية (السلطة القضائية).
٣. المفوضية العليا لحقوق الانسان.
٤. مجلس الاقاليم والمحافظات.
ان هذه المؤسسات ذات طابع استراتيجي، بمعنى انها ستقرر الى حد كبير توازن أعلى سلطة تشريعية في البلاد، وتوازن أعلى سلطة دستورية في البلاد، وتوازن هيئات المشاركة والرقابة.
اما على صعيد اللوائح التشريعية فقد ركز المعهد على ما يلي:
١. حماية الحريات السياسية من تعديات السلطة التنفيذية بموجب بند "الآداب والنظام العام" (المادة ٣٦).
٢. حماية مؤسسات المجتمع المدني المهددة بالتقييد (المادة ٤٣).
٣. حماية الحقوق الادارية والثقافية للأقليات.
٤. حماية حقوق الانسان من الانتهاكات.
٥. حماية حقوق المرأة والأسرة.
ومهما تكن مزايا الاختيار المحدود لمجموعة "عهد العراق"، او الاختيار الموسع لـ"معهد الدراسات الاستراتيجية"، فان المبادرة الى تحريك مسألة التشريع ليست في غير اوانها كما يتوهم الكثيرون.
فالفترة المقبلة ستكون فترة سجال دستوري بامتياز. ولا نغالي اذا قلنا ان البرلمان سيواجه دورة صعبة تتطلب عملاً تشريعياً متواصلاً نشك في انجازه خلال دورة واحدة، إلا اذا اراد البرلمان "سلق" القوانين على عجل، وإلا اذا خرج البرلمان عن كسله الراهن. ان كثرة الغيابات مروعة حقاً، ولا شك لو ان ضوابط المدارس طبقت على اعضاء البرلمان، لوجد الكثيرون منهم انفسهم بلا مصدر رزق.
وان المبادرة الى طرح مسألة التشريعات التكميلية، وتشذيب الدستور، راهنة بمعنى آخر ايضاً فهي محاولة مهمة مهما بلغ تواضعها، لربط الاستقطاب السياسي بقضايا ومصالح المجتمع.
قد لا يتحقق هذا الربط الآن، وقد لا يتحقق في الدورة القادمة ايضاً، بسب عمق الولاء التقليدي للمذهب، او الزعيم، او المدينة والعائلة... الخ، وبسبب شيوع التفكير النمطي المنغلق والمقولب، ولكن لا بد للجهود من ان تستمر لتفكيك هذه الأسس البالية في التعبئة السياسية، والاختيار السياسي.
وينبغي على كل السياسيين المعتدلين، الالتفات الى وجوب هذا الربط وان يسندوه بالافعال، لا الاقوال.
نعم ان العراق متشظ على اساس مذهبي (او طائفي)، ومتشظ على اساس جهوي، وقبلي، واثني، لكن وجود قوى عابرة للاثنيات والطوائف، قوى تعتمد التعبير عن المصالح الاجتماعية، على اساس الافكار والبرامج، ليست اسطورة، ولا حلماً. والعراق غني بهذه الممكنات.
واذكر بهذه المناسبة مثالين:
المثال الاول يتعلق بمنظمات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات المعنية، واتحادات الصناعيين والتجار، والمقاولين. كانت هذه المؤسسات المجتمعية قائمة قبل عهد البعث. وقام نظام الحزب الواحد بابتلاعها في جوفه، لكنها تحررت من بطن الحوت الشمولي، وانطلقت تعيد تنظيم نفسها على أسس مدنية وحرة. حاول رئيس الوزراء الجديد انشاء مكتب خاص بهذه المنظمات من اجل احكام السيطرة عليها، فتحركت نحو (١٥) نقابة وجمعية واتحاداً، لترد على هذه المحاولة، معترضة على عودة اللوياثان التوتاليتاري من الباب الخلفي.
بموازاة ذلك، تحركت منظمات نسوية كثيرة دفاعاً عن قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٥٩، رغم الترهيب الاصولي المنفلت. تلقيت عشرات الرسائل من نساء شاكيات "نحن نناقش قانون الاحوال الشخصية في السر، لأن اصحاب المسدسات كثار".
ويحرص السياسيون المحافظون، او المنغلقون، على اثارة اللبس لتمويه خطوط التمايز الفكري. فالعلمانية (أي احترام الدولة لكل الاديان والمعتقدات على قدم المساواة) تتحول عند هؤلاء السياسيين الى "كفر"، والمدنية (أي اعتماد حكم القانون) الى "بدعة غربية".
ويبلغ خبل الجمهور غير المطلع حداً مريعاً يصل الى القول مثلاً بأن قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ شرع في واشنطن (عام ٢٠٠٣)! علماً ان هذا القانون يعتمد حسب قول احد فقهاء الدستور "افضل ما في احكام الشريعة في المذهب الشيعي والمذاهب السنية"، وهو يضم ايضاً قواعد مدنية لحماية الأسرة.
ومن المزري ان نرى، مثلاً، تظاهرات نسوية، ممولة من احزاب محافظة، ترفع لافتات: لا للمساواة، نعم للعدالة. ولا يمكن للمرء ان يفهم كيف يمكن للمساواة في الحقوق ان تكون نقضاً للعدالة. هذه تظاهرة من اجل العبودية بامتياز. وهي مثال على خضوع النساء لعبودية ذكورية تنزل بهن الى مرتبة مواطنات من الدرجة الثانية. ان كان ثمة من يستمريء العبودية، فهذا شأنه، اما ان يفرض على سواه القبول بهذه العبودية، فهذه عبودية من صنف خاص.
بالمقابل من المطمئن ان نرى عشرات المنظمات النسوية تتجاوز خطوط الانقسامات كلها لمواجهة طوفان التقاليد المنغلقة، بجرأة نادرة.

كيف انفجر بركان الإرهاب في الأردن؟

شاكر النابلسي

-١-
ما حدث بالأمس في الأردن من تفجير لثلاثة فنادق وقتل أكثر من ستين بريئاً وجرح أكثر من ٣٠٠ شفاهم الله، لم يكن بالأمر غير المتوقع في الأردن، كما أنه ليس بالأمر غير المتوقع في أي بلد عربي يكون فيه ما في الأردن من عناصر تشجع على الارهاب، التي تدعو للانتحاريين بالجنة، وتطلق عليهم "المقاومة" الشريفة، وتطلق عليهم صفات التبجيل والتمجيد.
البركان الارهابي الذي انفجر في الأردن بالأمس، كان متوقعاً. بل تأخر وقوعه كثيراً نسبة لما يحصل في الصحافة الأردنية، وفي داخل النقابات الأردنية، وفي المساجد الأردنية، وفي أروقة الأحزاب الأردنية الدينية والقومية.

-٢-
منذ فجر التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وسقوط النظام البائد في العراق، وأقلام أردنية كثيرة في الصحافة الأردنية تمتدح الارهاب القائم بالعراق وتطلق عليه "المقاومة الشريفة"، وتكيل له المدائح شعراً ونثراً. ولم نقرأ في الإعلام الذي كان معظمه مشترى من نظام صدام حسين بالكوبونات النفطية، والرواتب الشهرية، والسيارات الألمانية، والمنح الدراسية.. الخ كلمة حق كانت تقال في هذا الارهاب، وفي هذا الدمار الذي يلحق بالعراق في كل يوم. بل العكس من ذلك فقد عرف الأردن بظاهرة لم توجد في أي بلد عربي، وهي ما أطلقنا عليه "أعراس الدم" التي كانت تقام خاصة في مدينة السلط للانتحاريين الارهابيين في العراق، الذين كانوا يعتبرون عرساناً يحتفل بعرسهم وتوزع فيها الحلوى، والتي كتبت عنها جريدة "الغد" الأردنية اليومية، وكانت فضيحة اعلامية أردنية كبرى.

-٣-
ما حدث بالأمس في الأردن كان نتيجة لكل هذا، ولهذا التبجيل والتمجيد الديني الذي كان يتم من قبل أئمة المساجد الأردنية الذين كانوا يدعون للارهابيين بالجنة، ويثنون عليهم ويبشرونهم بالحور العين وسلال التين. وإن كل من استمع إلى خطب الجمعة والدروس الدينية التي كانت تلقى في كثير من مساجد عمان وخاصة في الأحياء الشعبية، كان يدرك حجم الحشد والاشادة والإثارة والتأييد والدعم المعنوي للارهابيين الانتحاريين.

-٤-
ما حدث في الأردن بالأمس كان انفجاراً بركانياً ارهابياً نتيجة للنشاط الإعلامي الذي كانت تقوم به النقابات الأردنية التي تحولت إلى خلايا اعلامية للارهاب، ومنبر عال للدعوة للارهاب، من خلال المؤتمرات والندوات والتظاهرات التي كانت تقوم بها النقابات التي يسيطر على معظمها الإخوان المسلمون، ويسيطر على الباقي منها حزب البعث. وهما الفئتان الرئيسيتان اللتان تدعمان العمليات الارهابية، وتناصب الحداثة والديمقراطية والحرية العداء المستحكم.

-٥-
لقد كان الأردن هدفاً رئيسياً للعمليات الارهابية منذ زمن طويل نتيجة للسببين الرئيسيين التاليين:
الأول، أن الأردن بحجمه الصغير وضعف امكاناته وقدراته كان أشجع بلد عربي في العالم العربي يقدم على السلام، ويركب مخاطره وأمواجه العاتية.
وثانيا، أن الأردن وهو البلد الصغير والفقير والوحيد في العالم العربي (وهنا كانت الدولة وليس الشارع الأردني المعبأ بالقوى الدينية والبعثية) الذي وقف إلى جانب الشعب العراقي حين فتح مستشفياته وعياداته للجرحى من المواطنين والجنود ورجال الشرطة العراقية. وهو البلد الوحيد الشجاع الذي قام بتدريب رجال الجيش والشرطة العراقية لمساعدة الشعب العراقي على بناء مستقبله الجديد. وكان كل هذا في ظل معارضة الكثير من الأحزاب الدينية والبعثية التي كانت مشتراة من النظام البائد، وفي ظل معارضة النقابات المهنية التي كانت ترضع من الناقة الصدامية، وفي ظل معارضة الإعلام الأردني الذي كان يأكل من الكتف الصدامي.

-٦-
كان الأردن بلداً مستقراً برأي الكثيرين، ولكن هذا الاستقرار كان كاستقرار البركان الذي يمكن أن ينفجر في أية لحظة نتيجة لصفائح طبيعية تحركه تحت سطح الأرض. مثله في ذلك مثل أي قطر عربي. وكانت هذه الصفائح هي الأحزاب الدينية والبعثية والنقابات والمحرضون على القتل من كتبه الأعمدة الصحافية.
وفي الماضي استطاع الأردن أن يحول دون انفجار البركان، وأن يحبط محاولات ارهابية كثيرة بفضل جهازه الأمني القوي. وما حدث في الأردن أخيراً من تفجيرات انتحارية ارهابية هي الأولى من نوعها في تاريخ الأردن ليس دليلا على عجز الأجهزة الأمنية وضعفها، فقد حصل أكبر من ذلك في امريكا وفي بريطانيا ويحصل الآن في فرنسا. فالعالم كله معرض لداء الارهاب الذي أصبح كأي وباء فتاك آخر يمكن أن يصيب أية أمة. والعبرة هنا بالوقاية التي هي فتح الأعين العمياء عن الحق والقلوب الصماء عن الحق والألسن الخرساء عن الحق والعقول البلهاء، لكي تكتشف حقيقة المستقبل العربي الذي هو قطعاً ليس بالارهاب وليس بالانتحاريين، ولا يأتي عبر الأثير من جبال تورا بورا ومرتفعات كشمير.

-٧-
لقد انتهز الإخوان المسلمون والبعثيون وزعماء النقابات من هذه الأحزاب وأئمة المساجد وأصحاب الصالونات السياسية وكثير من كتاب الأعمدة اليومية والأسبوعية في الصحافة الأردنية والعراقيون من فلول العهد البائد الذين يقيمون بالأردن هامش الحرية والديمقراطية المحدود، وراحوا كجبهة معارضة -كما يطلقون كذباً على أنفسهم -يقيمون المعابد والأصنام والأوثان للديكتاتورية والارهاب. واليوم يكتشف الشعب الأردني والشارع الأردني -إن كان لا يزال في وعيه -بأنه كان مخدوعاً، وبأنه دفع الثمن غالياً نتيجة لهذا الخداع، وبأن عليه أن يرفض دعوات الموت الانتحاري المجانية، ويعود إلى العقل، لكي لا يصبح الأردن منطقة منكوبة.